وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الجمعة، 28 أبريل 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع بعد خسائر فادحة وسط مخاوف ركود أميركي وزيادة صادرات روسيا

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف أمس الخميس لتجد بعض الدعم بعد خسائر فادحة في الجلستين السابقتين مدفوعة بمخاوف من ركود أمريكي وزيادة صادرات النفط الروسية مما قلل من تأثير تخفيضات إنتاج أوبك.

وجرى تداول خام برنت عند 78.01 دولارًا للبرميل، بارتفاع 32 سنتًا أو 0.4٪ اعتبارًا من الساعة 0627 بتوقيت جرينتش، بينما أضاف خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 21 سنتًا أو 0.3٪ ليتداول عند 74.51 دولارًا.

تراجعت أسعار النفط قرابة 4٪ يوم الأربعاء، لتواصل خسائرها الحادة من الجلسة السابقة مع مخاوف من الركود تلقي بظلالها على انخفاض أكبر من المتوقع في مخزونات الخام الأمريكية. واعتبارًا من إغلاق الأربعاء، انخفض خام برنت 4.9٪ خلال الأسبوع بينما فقد خام غرب تكساس الوسيط 4.6٪.

وقال إدوارد مويا المحلل في أواندا إن أسعار النفط الخام لا تزال ثقيلة بعد الهبوط دون مستوى 80 دولارا مع تضرر الطلب المفرط بالتوقعات الاقتصادية الأمريكية، مضيفا أن أوبك كانت محقة في خفض الإنتاج في وقت سابق هذا الشهر. وقال مويا «النفط يحاول إيجاد أرضية والشيء الوحيد الذي يمكن أن يوفر بعض الدعم هو الشراء الفني.»

وانخفضت الطلبات الجديدة للسلع الرأسمالية الرئيسية المصنعة في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في مارس وتراجعت الشحنات، مما يشير إلى أن الإنفاق التجاري المنخفض على المعدات من المحتمل أن يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي في الربع الأول.

وتراجعت حصة أوبك من واردات الهند من النفط بأسرع وتيرة في 2022 /23 إلى أدنى مستوياتها في 22 عامًا على الأقل مع ارتفاع استهلاكها من النفط الروسي الأرخص ثمناً، بينما تكثف الصين أيضًا مشترياتها من نفط الأورال الروسي. وسيكون تحميل النفط من الموانئ الغربية لروسيا في أبريل هو الأعلى منذ 2019، فوق 2.4 مليون برميل يوميًا، على الرغم من تعهد موسكو بخفض الإنتاج.

وقالت انفستنق دوت كوم، استقر النفط بعد انخفاض دام يومين بنسبة ٠٫6 تقريبًا حيث استمرت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الظهور في السوق. وأضافت تم تداول غرب تكساس الوسيط فوق 74 دولارًا للبرميل، وقد تخلى الآن عن جميع المكاسب التي تحققت بعد أن صدمت أوبك + الأسواق مع أنباء عن خفض مفاجئ للإنتاج في بداية هذا الشهر. وتظهر أسواق الوقود ضعفًا وبعض المصافي في آسيا تفكر في تقليل المعالجة مع تقلص الهوامش.

كان النفط يتأرجح جنبًا إلى جنب مع أسواق الأسهم الأوسع نطاقاً في الجلسات الأخيرة، حيث يستجيب المستثمرون للدوافع المتضاربة للسياسة النقدية الأمريكية المتشددة وصعود الصين. يراقب التجار أيضًا تدفقات الطاقة من روسيا وتداعيات العقوبات المفروضة على حربها في أوكرانيا، حيث يقول باحثون إنه من المحتمل أن تكون هناك انتهاكات واسعة النطاق للحد الأقصى للأسعار من قبل المشترين الآسيويين.

وقال فيفيك دهار، مدير أبحاث التعدين وسلع الطاقة في بنك الكومنولث الأسترالي: «استمر انخفاض هوامش أرباح التكرير والمخاوف بشأن التعافي في الاقتصاد الصيني الذي يعتمد على السلع الأساسية في التأثير على النفط». وأضاف أن مخاوف التباطؤ والمخاوف بشأن صحة النظام المصرفي الأمريكي أضافت إلى المعنويات الهبوطية.

وطغت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب على تقرير المخزونات الأمريكية الصعودي إلى حد كبير. وتقلصت مخزونات النفط الخام في البلاد بمقدار 5.05 ملايين برميل الأسبوع الماضي - وهو السحب الأسبوعي الثاني - بينما انخفضت إمدادات البنزين ونواتج التقطير.

في وقت، تحافظ الصين والاحتياطي الفيدرالي على تأرجح المستثمرين بين النفط والذهب، إذ تجري لعبة

الركود الكلاسيكي في السلع المتمثلة في التحول من النفط إلى الذهب على قدم وساق، لكنها بعيدة كل البعد عن التقدم السلس حيث يوفق المستثمرون بين الإشارات الصادرة عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي وتعافي الصين المتعثر بعد انتشار الفيروس.

نسبة النفط إلى الذهب

وتمثل نسبة النفط إلى الذهب - السعر الفوري للسبائك مقسومًا على العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط - مقياس لحالة الاقتصاد العالمي، مع قراءات أعلى تشير إلى أن المستثمرين يتجهون نحو الركود. وكانت النسبة في ارتفاع منذ منتصف عام 2022 وارتفعت في أواخر مارس حيث عززت الأزمة المصرفية جاذبية الذهب كملاذ آمن.

وكانت آخر مرة حدثت فيها حركة دراماتيكية في النسبة في عام 2020 حيث اجتاح فيروس كوفيد 19 الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى ارتفاع الذهب ودفع النفط إلى حالة من الانهيار. وهذه المرة، الوضع أقل وضوحا. وعندما يتوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي على وجه التحديد عن رفع أسعار الفائدة، يكون هذا سؤال كبير بالنسبة للسلعتين الرئيستين. وأدت محاولة توقع توقيت المحور إلى بعض التحركات غير البديهية في الآونة الأخيرة، مع النفط، وهو أصل محفوف بالمخاطر، وغالبًا ما يرتفع على خلفية البيانات الاقتصادية الأمريكية الضعيفة، بينما ينخفض الذهب الذي يعتبر ملاذًا آمنًا.

وقال وارن باترسون، رئيس إستراتيجية السلع في أي ان جي: «ارتفعت الأصول الخطرة بشكل عام على خلفية الإصدارات الكلية السلبية، بالنظر إلى أنها قد تشير إلى اقتراب نهاية رفع الاحتياطي الفيدرالي». وتعمل الصين على تعقيد المعادلة: لم يرق انتعاشها بعد الفيروس إلى مستوى التوقعات، لكن معظم المحللين ما زالوا يتوقعون ارتفاع الطلب من أكبر مستورد للنفط في مرحلة ما.

ولا يزال بعض المحللين يرون ارتفاع الأسعار من هنا، على أمل أن زيادة الشراء من المصافي الصينية سيعوض الوضع الاقتصادي المتدهور في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد انحسر هذا التفاؤل في الأسابيع الأخيرة، حيث سجلت مجموعة رباعية من أكبر أربعة صناديق متداولة في البورصة تدفقات خارجية لمدة

خمسة أسابيع متتالية.

هذا هو الافتقار إلى الإجماع على الاتجاه الذي تتجه إليه أسعار النفط. ولا تزال مجموعة قولدمان ساكس متفائلة بشكل مميز، حيث شهدت ارتفاع سعر نفط برنت إلى 95 دولارًا للبرميل بحلول ديسمبر من حوالي 78 دولارًا في الوقت الحالي. ومع ذلك، ترى مجموعة سيتي أن المؤشر العالمي أقل من 80 دولارًا للبرميل.

وقال محللو ستاندرد تشارترد في مذكرة «هناك فجوة كبيرة بشكل خاص بين المتفائلين والمتشائمين» في أسواق النفط. والأخبار السيئة للنفط عادة ما تكون أخبارًا جيدة للذهب. ارتفع سعر الذهب الفوري من حوالي 1630 دولارًا للأوقية في أوائل نوفمبر إلى حوالي 2000 دولار - ليس بعيدًا عن أعلى مستوى قياسي - حيث يراهن المستثمرون على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي كان يقترب من إنهاء دورة رفع أسعار الفائدة. وعادةً ما تفيد عائدات السندات المنخفضة الأصول التي لا تحمل فائدة.

والانتعاش المخيب للآمال في الصين واحتمال الصراع المزعزع لسقف الديون في الولايات المتحدة يدعمان المعدن الثمين أيضًا. وقال إدوارد دي لانجليد، مؤسس صندوق التحوط الكلي، إي دي إل كابيتال إيه جي، إن تراجع العوائد مفيد عادةً للذهب، لكن السبائك لا تزال تعمل بشكل جيد من ارتفاع العائدات على الدخل الثابت طويل الأجل حيث تكافح الولايات المتحدة مع أزمة سقف الديون التي تلوح في الأفق. وقال «أعتقد أن الذهب سيرتفع كثيرًا.»

وقالت مجموعة سيتي إنها تتوقع وصول الذهب إلى 2300 دولار للأوقية في ستة إلى 12 شهرًا وأشارت إلى الاضطرابات المصرفية الأخيرة في الولايات المتحدة جنبًا إلى جنب مع زيادة شراء السبائك من قبل البنوك المركزية في الأسواق الناشئة في الصين والأسواق الأخرى.

تبني المبادرات الخضراء المستدامة مكسب لثقة المساهمين والميزات التنافسية

الرياض

تعد قيم المؤسسات في مجال الاستدامة معززة لميزاتها تفضيلية لجهة اختيار العملاء لها مقارنة بنظيراتها في الأسواق، ولا ينحصر تأثير المسؤولية البيئية والاستدامة على بقاء المؤسسات فحسب، بل تؤثر أيضاً على نمو أعمالها وتطور عملياتها. وفي الواقع، شهدت الشركات التي تركز على الاستدامة نتائج مالية أفضل مقارنة بنظيراتها.

ويكشف تطبيق الاستدامة عن فرص تتجاوز الكفاءة والامتثال، حيث إن الشركات التي تتبنى المبادرات الخضراء أو المستدامة ستكسب ثقة المساهمين كما ستكسب ميزات تنافسية عديدة في الأسواق التي توجد فيها، وتشير دراسة أجرتها مؤسسة «فوريستر ريسيرش» للأبحاث إلى أن الاستدامة كانت على رأس أولويات الشركات. وكشف 80 ٪ من المشاركين في الاستطلاع أن تطبيق الاستدامة يمثل هدفاً رئيساً بالنسبة لهم. وبالنسبة لـ ٪70 من المشاركين في الاستطلاع، فإن جذب العملاء الذين يتخذون قرارات الشراء بناءً على قيم الشركة المستدامة شكل عاملاً رئيساً في تقديم مبادرات مستدامة. وأفاد ما يقارب من نصف المشاركين في الاستطلاع 48 ٪ أن مؤسساتهم لديها هدف طويل الأجل يتمثل في خفض استهلاك الطاقة في مبانيها بنسبة 50 ٪ على الأقل.

وذكرت «فوريستر» كذلك بأن العائد على الاستثمار في الاستدامة يمتد إلى ما هو أبعد من النوايا الحسنة، حيث تشهد الشركات التي تعمل بشكل مستدام فوائد من تحسين الكفاءة بنسبة (96 ٪)، وتحسين الامتثال (95 ٪) وتحسين توظيف و/أو الاحتفاظ بالموظفين (90 ٪)، وتقليل الهدر (90 ٪). كما يرى الكثيرون منهم فوائد تحسين سمعة العلامة التجارية (89 ٪)، وانخفاض التكاليف (89 ٪) وتحسين جذب العملاء و/أو ولائهم (86 ٪) ونمو الإيرادات (83 ٪).

وتدرك الشركات الميزة التنافسية التي يمكن أن تقدمها الاستدامة وتتطلع إلى تمييز نفسها من خلال

الالتزام بإزالة الكربون، وهناك شركات تقدم نماذج جيدة للجمع بين التكنولوجيا وأهداف خلق حلول هادفة تساعد العالم على تحقيق التقدم وتلبية احتياجات اليوم وتشكيل غدٍ أفضل، ويؤدي وجود تحول مستدام جيد إلى تحقيق ميزة تنافسية تعود بالفائدة على جميع أصحاب المصلحة. ومن منطلق إقامة فعاليات مؤتمر الأطراف COP28 في دولة الامارات هذا العام، فإن جهود الشركات في مجال الاستدامة سوف بدون شك تعزز من سعي دولة الإمارات لتحقيق أهدافها في الوصول الى الحياد الكربوني، وبالنسبة للعديد من شركات السوق المتوسطة التي تحرص على تبني ممارسات أكثر استدامة، يكمن التحدي في فهم الإجراءات التي يجب اتباعها، وكيفية دمج أمثال الحد من الكربون والتنوع والمسؤولية الاجتماعية بشكل أكثر فاعلية في نماذج الأعمال.

رحلة الاستدامة

وفي السياق ذاته، هناك بعض الملاحظات التي يجب أن توضع في الاعتبار خلال رحلة الاستدامة، ومنها:

تبني المسؤولية الاجتماعية التي تتماشى مع طبيعة الأعمال لتعزيز العمليات وإحداث تأثير اجتماعي.

خلق وظيفة مخصصة للاستدامة في المؤسسة وتعيين فريق عمل يتمتع بالخبرة المناسبة لقيادتها، ويكون مسؤولاً أيضاً عن خلق ثقافة الاستدامة داخل المؤسسة.

زيادة الشفافية في مبادرات الاستدامة المؤسسية وجعلها عنصراً عملياً وقابل للتنفيذ لجميع العاملين في المؤسسة.

استخدام الاستدامة كمؤشر أداء رئيس لتقييم الأداء لفريق قيادة المؤسسة.

العمل مع المؤسسات المماثلة في التفكير أو شركاء المرافق لتحسين استخدام الطاقة النظيفة. مراجعة الشركاء الحاليين للتأكد من أنهم ملتزمون بممارسات الاستدامة.

قياس ومراقبة البصمة الكربونية للمنتجات والعمليات، ومن المهم تحديد مبادرات إزالة الكربون إلى جانب التحليل المالي.

تحسين كفاءة الطاقة في المباني ومساحات العمل، بالإضافة إلى إشراك القوى العاملة للتطوع في مجالات التأثير الرئيسة.

الاستثمار في التكنولوجيا المبتكرة المؤثرة والشركاء الذين يعززون مبادرات الاستدامة الخاصة بالمؤسسة.

وتشير الدراسة التي أجرتها «فوريستر» إلى أن الشركات المشاركة تمضي قدماً في تبنيها لحلول ذكية عالية التأثير. على سبيل المثال فإن 54 ٪ منها تستخدام الابتكار الهندسي لتحسين استدامة مواردها، و47 ٪ منها تستثمر في الاقتصاد الدائري وإعادة تدوير الأصول، و48 ٪ تستخدم تحسين الطاقة المدفوع بالذكاء الاصطناعي. وهذه الأنواع من الحلول لا تؤثر على البيئة فحسب ولكنها غالباً ما تعزز ثقافة الابتكار.

ويساعد ربط الاستدامة بهدف أساسي في تحويل الأعمال إلى ميزة تنافسية كما يساعد على إعادة تشكيلها، وبالتالي من الضروري تقييم الفرص وتسلسل الاستدامة في كافة النواحي في المؤسسة، والأهم من ذلك هو تحديد المقاييس والأساليب لتقييم تأثير مبادرات الاستدامة على الشركة. وتشمل العوامل التي يجب قياسها تقليل تكاليف التشغيل من خلال كفاءة استخدام الطاقة والكهرباء والإضاءة، وتمكين العمليات المستدامة، وبالإضافة إلى التركيز على التعامل مع الشركاء المعتمدين والموثوق بهم الذين يستوفون شروط استخدام مواد خام وموارد مستدامة.

المملكة ترسّخ ريادتها العالمية في مكافحة التغيرات المناخية

الرياض

دأبت المملكة العربية السعودية كما هو ديدنها دائماً على أخذ زمام المبادرة في العديد من المجالات التي تهم البشرية، وتؤثر في حياتهم، ومن تلك المجالات قضايا البيئة والتغيرات المناخية، حيث قدمت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- مبادرات متنوعة في سبيل مكافحة ظاهرة تغيّر المناخ ومعالجة التحديات البيئية.

وتشاطر المملكة دول العالم فيما تواجهه من تحديات بيئية متنامية نتيجة للتزايد السكاني وتسارع الوتيرة الصناعية والاقتصادية والعمرانية والزراعية، فسعت جاهدة للحد من مسببات التغير المناخي، والوفاء بالتزامها بالمعايير والاتفاقيات الدولية في إطار البرامج الدولية المنبثقة عن المنظمات المتخصصة، ومنها اتفاقية باريس للتغير المناخي، الرامية لتجنب التدخلات الخطيرة الناشئة عن أنشطة بشرية في النظام المناخي.

واستشعاراً بأهمية التكاتف والتآزر الإقليمي والدولي لتعزيز العمل المناخي العالمي وخفض الانبعاثات الكربونية، بما يسهم في تحسين جودة الحياة ويهيئ مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة؛ أُطلقت «مبادرة السعودية الخضراء»، و«مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» لرسم توجه المملكة والمنطقة في حماية الأرض والطبيعة ووضعتهما في خارطة طريق ذات معالم واضحة وطموحة، حيث تسهمان بشكل قوي في تحقيق المستهدفات العالمية.

يقول صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء: «إنه بصفتنا منتجًا عالميًا رائدًا للنفط ندرك تمامًا نصيبنا من المسؤولية في دفع عجلة مكافحة أزمة المناخ، وأنه مثل ما تمثل دورنا الريادي في استقرار أسواق الطاقة خلال عصر النفط والغاز، فإننا سنعمل لقيادة الحقبة الخضراء القادمة».

وتعزيزاً لهذه الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة ومواجهة تحديات التغير المناخي، أعلن سمو ولي العهد في أكتوبر 2021م، عن استهداف المملكة العربية السعودية للوصول للحياد الصفري في عام (2060م) من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون، بما يتوافق مع خطط المملكة التنموية، وتمكين تنوُّعها الاقتصادي، بما يتماشى مع «خط الأساس المتحرك»، ويحفظ دور المملكة الريادي في تعزيز أمن واستقرار أسواق الطاقة العالمية، في ظل نضج وتوفر التقنيات اللازمة لإدارة وتخفيض الانبعاثات.

وتسعى المملكة إلى تحقيق أهداف طموحة في مجال العمل المناخي، بحلول عام 2030م؛ تتمثل في تحويل 30 ٪ من مساحاتها البرية والبحرية إلى محميات طبيعية، وزراعة أكثر من 600 مليون شجرة.

وتعكف المملكة على تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري للكربون؛ بهدف تنفيذ تعهّداتها لتقليل الانبعاثات بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030م. وتماشياً مع طموحاتها لرفع حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء إلى 50 ٪ بحلول عام 2030م، أعلنت المملكة عن 13 مشروعاً جديداً قيد التطوير في مجال الطاقة المتجددة بقدرة إجمالية تبلغ 11.4 جيجاوات. وتقدّر قيمة الاستثمارات في هذه المشاريع بنحو 34 مليار ريال سعودي (9 مليارات دولار). ومن المتوقّع أن تسهم هذه المشاريع عند بدء عملياتها التشغيلية في إزالة 20 مليون طن تقريباً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

ودعماً لتحقيق هدف خفض الانبعاثات الذي حددته مبادرة السعودية الخضراء والإسهام في تعزيز الطموحات الوطنية بأن تصبح المملكة أكبر منتج ومصدر للهيدروجين النظيف منخفض التكلفة في العالم، يجري العمل حالياً على إنشاء أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم، مع التوقعات بأن يبدأ عملياته الإنتاجية بقدرة تصل إلى 600 طن يومياً في عام 2026م. كما حصلت كل من شركة «أرامكو السعودية»، و«سابك»، و«معادن»، على أول شهادات مستقلة في العالم كمنتجين معتمدين للهيدروجين الأزرق والأمونيا؛ مما يعزز البنية التحتية لتصدير الوقود النظيف في المملكة العربية السعودية.

وفي هذا السياق قال صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، خلال مشاركة سموه في فعاليات منتدى مبادرة السعودية الخضراء في نسخته الثانية المنعقد في شرم الشيخ نوفمبر 2022: «تتكاتف جهود جميع الجهات الحكومية في المملكة لضمان نجاح مبادرة السعودية الخضراء. ونتطلّع في

العام المقبل إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطط تطوير 10 مشاريع إضافية في مجال الطاقة المتجددة، وإضافة 840 ميجاوات من الطاقة الشمسية إلى شبكة الكهرباء الوطنية. كما نعلن اليوم أننا سنطلق برنامجاً لتداول أرصدة وتعويضات الغازات الدفيئة في مطلع عام 2023، بهدف تحفيز الجهود والاستثمارات في مشاريع تقليل وإزالة الانبعاثات في جميع القطاعات الحيوية بالمملكة».

كما أعلن سمو وزير الطاقة، خلال منتدى مبادرة السعودية الخضراء، عن توقيع اتفاقية تطوير مشتركة لإنشاء أكبر مجمع في العالم لالتقاط ثاني أكسيد الكربون ونقله وتخزينه بقيادة شركة «أرامكو السعودية» وشركائها. ومن المقرر أن يباشر المركز عملياته في مدينة الجبيل الصناعية بحلول عام 2027م بقدرة التقاط وتخزين تبلغ 9 ملايين طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكربون خلال المرحلة الأولى، ليدعم بذلك هدف المملكة المتمثل بالتقاط واستخدام وتخزين 44 مليون طن متري من غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2035م.

وسعياً من المملكة إلى تعزيز جهودها في دفع عجلة العمل المناخي محلياً وإقليمياً؛ أطلقت العام الماضي ثلاثة مشاريع جديدة، يتضمن المشروع الأول اعتزام المملكة إطلاق مركز معارف الاقتصاد الدائري للكربون بداية عام 2023؛ ليشكل منصة هامة تدعم جهود التعاون الإقليمي في مجال تطوير تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون من خلال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والنتائج بما يمكّن دول المنطقة من تنفيذ إسهاماتهم المحددة وطنياً، ويساعد في تحقيق الأهداف الطموحة التي حددتها مبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

ويتضمن المشروع الثاني تأسيس مركز إقليمي لتسريع وتيرة خفض الانبعاثات، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»؛ بهدف تعزيز فرص التعاون الإقليمي دعماً لجهود خفض الانبعاثات وتسريع اعتماد نموذج الاقتصاد الدائري للكربون، حيث يعد المركز منصة قوية تتيح لدول المنطقة إيصال أصواتها والمشاركة بشكل فاعل في الحوارات المناخية العالمية، ووضع خارطة طريق واضحة لخفض الانبعاثات.

فيما يتضمن المشروع الثالث استضافة المملكة العربية السعودية بالاتفاق مع اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023؛ وذلك فى فترة تسبق عقد النسخة الـ 28 لمؤتمر المناخ «cop28 «؛ بمشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين بهدف استكشاف التحديات والفرص، واستعراض الحلول المبتكرة، وتعزيز العمل المناخي.

كما أطلقت المملكة مشروعين تجريبيين لاحتجاز الكربون واستخدامه بقيادة جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، ومدينة نيوم، والشركة السعودية للكهرباء، وشركة أسمنت الصفوة، وشركة عبدالله هاشم للمعدات والغازات الصناعية المحدودة، كما أعلنت الشركة السعودية للتعدين (معادن) وشركة جلف كرايو عن تعزيز اعتماد إطار عمل الاقتصاد الدائري للكربون وتقليل الانبعاثات.

ودعماً لهذه الجهود أطلق سمو ولي العهد في فبراير 2019م محمية شرعان الطبيعية في محافظة العلا كجزء من سلسلة من المشاريع الإستراتيجية الرئيسية التي تقوم بها الهيئة الملكية لمحافظة العلا، بهدف إعادة التوازن بين النظم البيئية، وتشمل هذه المبادرة إنشاء أكبر صندوق عالمي من نوعه لحماية النمر العربي باسم: الصندوق العالمي لحماية النمر العربي.

وأسهمت مبادرة السعودية الخضراء منذ إطلاقها في زراعة أكثر من 18 مليون شجرة منها 13 مليون شجرة مانجروف، وإطلاق 17 برنامجاً بيئياً جديداً في جميع أنحاء المملكة؛ بهدف استعادة المساحات الخضراء الطبيعية ومواجهة تبعات تغير المناخ. ويمثل استصلاح أراضي الغابات الرطبة في المملكة طريقة طبيعية فعالة لمنع تآكل السواحل ومكافحة تغير المناخ، حيث تمتص هذه الأشجار كميات كبيرة من الكربون تصل إلى خمسة أضعاف ما تمتصه الغابات الاستوائية. كما أعلنت نيوم عن عزمها استصلاح 1.5 مليون هكتار من الأراضي، وزراعة 100 مليون شجرة محلية بحلول عام 2030 في إطار إسهامها في تحقيق هدف زراعة 10 مليارات شجرة.

وتتويجاً لمساعيها الرامية لحماية التنوع البيولوجي في البيئات البحرية، أعلنت المملكة عن إنشاء مؤسسة معنية بالحفاظ على الشعاب المرجانية وحماية موائل السلاحف البحرية في البحر الأحمر، ونجاحها في استصلاح 60 ألف هكتار من الأراضي غير الصالحة للزراعة. ويجري العمل حالياً على زراعة ما يقارب 100 نوع من الأشجار المحلية المختارة بعناية والقابلة للتكيف في مشاتل مخصصة، بهدف زراعتها لاحقاً في

62 موقعاً معتمداً في جميع أنحاء المملكة. وتسهم هذه الخطوة في تنمية الغطاء النباتي الطبيعي وحماية التنوع البيولوجي وتثبيت التربة للحد من العواصف الترابية. ومن خلال تنسيق الجهود الوطنية، تمكّنت المملكة من زيادة مساحة محمياتها الطبيعية بمقدار أربعة أضعاف مساحتها السابقة في عام 2016.

وكانت مبادرة السعودية الخضراء قد انطلقت في عام 2021م بهدف توحيد وتوسيع نطاق العمل المناخي في المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع رؤية 2030. وتعكس البرامج والمشاريع المندرجة تحت مظلة مبادرة السعودية الخضراء التزام المملكة بمكافحة ظاهرة تغيّر المناخ ومعالجة التحديات البيئية الإقليمية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وهبوب العواصف الترابية والتصحر.

حماس أسواق الطاقة مستمر .. المضاربون على ارتفاعات النفط مستمرون في التداول

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط الخام خلال تعاملات أمس، عقب انخفاض سابق بسبب مخاوف من ركود أمريكي وزيادة صادرات النفط الروسية، ما قلل من تأثير تخفيضات إنتاج «أوبك +».

وتابع السوق باهتمام شديد الإشارات حول خطوة «أوبك +» المقبلة، وركز على تصريحات ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي التي أكد فيها أن التحالف لا يرى حاجة لخفض إضافي لإنتاج النفط، على الرغم من أن الطلب الصيني جاء أقل من المتوقع، لكنه أضاف أن المجموعة قادرة دائما على تعديل سياستها.

ويقول لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون: إنه على الرغم من بعض العوامل السلبية، لا تزال معنويات السوق النفطية جيدة، لافتين إلى تأكيد بنك «جولدمان ساكس» أنه على الرغم من البيع المتجدد للنفط والغاز إلا أن البنك لا يزال متفائلا بشأن الطاقة حيث يعد قطاع الطاقة هو الأرخص من بين جميع قطاعات السوق الأمريكية البالغ عددها 11، فيما تواصل شركات الطاقة الإعلان عن أرباح قوية حيث يواصل النفط تداوله حول مستوى 80 دولارا للبرميل.

وذكر المختصون أن التفاؤل الأخير بشأن تخفيضات إنتاج «أوبك +» انحسر نسبيا في مواجهة المخاوف بشأن الطلب المرتبط بضعف الخلفية الاقتصادية وبقاء الاحتياطي الفيدرالي المتشدد الذي أدى إلى بقاء أسعار النفط مقيدة بالنطاق، وعلاوة على ذلك فهناك تقارير تفيد بأن شحنات الخام الروسية لا تزال قوية رغم العقوبات والحظر.

وأوضح هيرويوكي كينوشيتا المحلل الياباني ومختص شؤون المصارف والطاقة، أن أساسيات السوق النفطية جيدة حيث تعمل «أوبك +» على تحقيق التوازن بين العرض والطلب وبقاء المخزونات النفطية

عند مستويات صحية ملائمة، مشيرا إلى أن المخاطر الجيوسياسية وراء الاضطرابات المفاجئة في حركة الأسعار وهناك عديد من الأسباب التي تجعل المضاربين على الارتفاع يمكنهم الاستمرار في التداول.

وأشار إلى أنه في حين أن أسعار النفط والغاز قد انخفضت عن المستويات المرتفعة الأخيرة، إلا أنها لا تزال أعلى مما كانت عليه خلال العامين الماضيين ومن ثم الحماس مستمر في أسواق الطاقة، حيث لا يزال قطاع الطاقة مفضلا بشكل كبير لدى المستثمرين خاصة في وول ستريت.

ويرى، أندرو موريس مدير شركة بويري الدولية للاستشارات أن استمرار المخاوف بشأن الطلب العالمي ومخاطر الركود يستمران في الضغط على أسواق النفط، لافتا إلى تراجع أسعار النفط حتى بعد أن أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات الخام الأمريكية آخذة في الانخفاض.

ونقل عن بنك «ستاندرد تشارترید» توقعه أن تخفيضات «أوبك +» ستقضي في النهاية على الفائض الذي تراكم في أسواق النفط العالمية حيث بدأ فائض نفطي كبير في النمو في أواخر 2022 وانتشر في الربع الأول من العام الحالي، كما يقدر المحللون أن مخزونات النفط الحالية أعلى بمقدار 200 مليون برميل مما كانت عليه في بداية عام 2022 وأعلى بمقدار 268 مليون برميل من الحد الأدنى في حزيران (يونيو) 2022.

ويوضح فيليب ديبيش رئيس المبادرة الأوروبية للطاقة، أن تحالف «أوبك +» ربما يكون قد حسم موقفه مبكرا قبل الاجتماع الوزاري في يونيو المقبل منعا لتوتر الأسواق، حيث قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي إنه ليست هناك حاجة لتخفيضات إضافية في إنتاج النفط تتجاوز ما اتفق عليه المنتجون الرئيسون بالفعل، حيث حققت سوق الخام العالمية توازنا.

وأوضح أن السوق يترقب مطلع الشهر المقبل بدء تطبيق التخفيضات الإضافية لتحالف «أوبك +» الذي يشارك فيه 23 منتجا وتتجاوز نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا، مشيرا إلى تأكيد نوفاك أنه تم اتخاذ هذا القرار قبل شهر فقط وسيبدأ سريانه بدءا من أيار (مايو) بالنسبة للدول التي انضمت إلى التخفيضات طواعية موضحا أن التخفيضات الطوعية للإنتاج ستكون داعمة للسوق في حال حدوث خلل.

من جانبها، ترى ويني إكيللو المحللة الأمريكية في شركة أفريكان إنجنيرينج الدولية، أن مؤشرات سوق الخام الآسيوية تراجعت في الأسابيع الأخيرة، بينما تدهورت أرباح تكرير النفط، ما يشير إلى ضعف الطلب على الوقود، مشيرة إلى أنه على الرغم من ذلك، فإن التجار يرون أن العرض على المدى القريب يفوق الطلب.

وأضافت أنه لا يزال النفط الخام مرتفعا من أدنى مستوى في 15 شهرا بلغه في منتصف آذار (مارس) بعد الاضطرابات في القطاع المصرفي في ضوء استمرار مخاوف التوقعات بشأن الأسواق المتعثرة، بينما يراقب التجار التقارير الاقتصادية الأمريكية بحثا عن أي أدلة على مسار رفع سعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي قبل اجتماع السياسة المالية في مايو المقبل.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط الخام بشكل طفيف، خلال تعاملات أمس، في محاولة لتقليص الخسائر الضخمة التي لحقت بها خلال الجلستين السابقتين.

وجاء الهبوط الكبير في أسواق النفط مدفوعا بمخاوف من ركود أمريكي وزيادة صادرات النفط الروسية، ما قلل من تأثير تخفيضات إنتاج «أوبك +».

وتلقت أسعار النفط الخام بعض الدعم من انخفاض مخزونات الخام الأمريكية بأكثر من المتوقع، واقتراب دخول تخفيضات دول «أوبك +» حيز التنفيذ بدءا من أول مايو، ما يرفع إجمالي خفض التحالف إلى 3.6 مليون برميل يوميا إلى نهاية العام الجاري.

بحلول الساعة 08:28 صباحا بتوقيت جرينتش (11:28 صباحا بتوقيت مكة المكرمة)، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي - تسليم يونيو 2023 - بنسبة 0.37 في المائة، إلى 77.98 دولار للبرميل.

وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط -تسليم يونيو-2023 بنسبة 0.17 في المائة، مسجلة 74.43 دولار للبرميل.

وكانت أسعار النفط الخام قد أنهت تعاملاتها الأربعاء 26 أبريل، على تراجع بنحو 4 في المائة، تقريبا لتواصل نزيف الخسائر، مع مخاوف بشأن الطلب.

طغت مخاوف الركود على انخفاض أكبر من المتوقع في مخزونات الخام الأمريكية، إذ تراجعت أسعار النفط الخام بنسبة 4 في المائة، خلال تعاملات الأربعاء، لتواصل خسائرها الحادة من الجلسة السابقة.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 81.12 دولار للبرميل الأربعاء مقابل 82.95 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس: إن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما إنتاج الدول الأعضاء، حقق أول انخفاض عقب عدة ارتفاعات متتالية، وإن السلة خسرت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 82.42 دولار للبرميل.

روسيا: «أوبك+» لا ترى حاجة لخفض جديد لإنتاج النفط .. السوق متوازنة

الاقتصادية

قال ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي إن تحالف «أوبك+» لا يرى حاجة لخفض إضافي لإنتاج النفط، على الرغم من أن الطلب الصيني جاء أقل من المتوقع، لكنه أضاف أن المجموعة قادرة دائما على تعديل سياستها.

وقال أيضا إن روسيا وصلت إلى المستوى المستهدف لإنتاجها من النفط في أبريل بعد إعلانها عن خفض للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا، أو ما يعادل 5 في المائة من إنتاجها، حتى نهاية العام.

وروسيا عضو في تحالف «أوبك+» للدول المنتجة للنفط والذي أعلن خفض الإنتاج الإجمالي للدول الأعضاء 1.16 مليون برميل يوميا في خطوة مفاجئة في وقت سابق هذا الشهر، وفقا لـ»رويترز».

وأضاف نوفاك أن من المتوقع تراجع إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز إلى نحو 515 مليون طن هذا العام من 535 مليون طن في 2022 (بما يعادل عشرة ملايين برميل يوميا)، وهو ما يتماشى إلى حد كبير مع تقرير نشرته «رويترز» هذا الأسبوع.

وردا على سؤال حول ما إذا كان التحالف بحاجة إلى إجراء مزيد من التخفيضات للإنتاج في ظل تراجع أسعار النفط، قال نوفاك «حسنا، لا، بالطبع لا. لأننا اتخذنا قرارا (يتعلق بالخفض) قبل شهر، وهو القرار الذي سيطبق بدءا من مايو».

وأضاف أن التحالف لا يتوقع نقصا في إمدادات النفط في الأسواق العالمية بعد خفض الإنتاج كما توقعت وكالة الطاقة الدولية.

وقال نوفاك «في رأيي أن السوق متوازنة الآن، مع الأخذ في الاعتبار القرارات التي اتخذت في وقت سابق، وكذلك الخفض الذي قمنا به، والتخفيضات التي شهدنها في دول أخرى».

واستطاعت روسيا الحفاظ على إنتاجها وصادراتها من النفط بفضل قدرتها على تحويل مبيعاتها من منتجات الطاقة خارج أوروبا، السوق التقليدية لها، بعد تعرضها لعقوبات قاسية بسبب الحرب.

وقال نوفاك إن روسيا ستصدر إلى آسيا 140 مليون طن من النفط الخام والمنتجات النفطية هذا العام، وهي الكمية التي كانت تصدر في السابق إلى أوروبا. وأضاف أن بلاده ستزود الغرب بكميات تراوح من 80 مليون طن إلى 90 مليون طن من الخام والمنتجات النفطية في 2023.

«المركزي العراقي» يطلق مبادرة لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة

الاقتصادية

أكد علي محسن العلاق محافظ البنك المركزي العراقي، دعم البنك المركزي للبرنامج الحكومي في إيجاد الحلول المستدامة للحد من تأثير التغيرات المناخية، مشيرا إلى تعزيز الشمول لتمويل الاقتصاد الأخضر.

وقال العلاق، في كلمة بمناسبة أسبوع الشمول المالي أوردتها وكالة الأنباء العراقية «واع» أمس، «إن البنك المركزي يدعم البرنامج الحكومي في إيجاد الحلول المستدامة للحد أو التقليل من تغييرات المناخ».

وأضاف: «ومن هذا المنطلق، أطلقنا مبادرة لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، كما نعمل على حث القطاع المالي والمصرفي لدعم المشاريع والقطاعات التي تسهم في خدمات المنتجات الصديقة للبيئة».

ومضى قائلا: «في اليوم العربي للشمول المالي وتحت شعار تعزيز الشمول المالي لدعم جهود مواجهة تداعيات التغيير المناخي، فإن البنك المركزي العراقي يسعى إلى تعزيز الشمول المالي من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتمويل الاقتصاد الأخضر».

وأشار إلى أنه «تزامنا مع توصيات مؤتمر العراق للمناخ للحد من المخاطر المناخية على البلاد، فقد صنفت البيانات الدولية العراق من بين الدول الخمس، الأكثر تضررا في العالم بالتغيرات المناخية».

من جهة أخرى، كشف نائب عراقي أن وزارة النفط الاتحادية غير ملزمة في الاتفاق النفطي بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بتسديد الديون المترتبة على إقليم كردستان لحساب الشركات النفطية العاملة في حقول كردستان.

وقال النائب بهاء النوري عضو ائتلاف دولة القانون في الإطار التنسيقي في تصريح متلفز أمس: «إن

الاتفاق النفطي بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان ينتهي بإقرار الموازنة الاتحادية لعام 2023 أو إقرار قانون النفط والغاز الاتحادي».

وأضاف «أن مشروع الموازنة الاتحادية للعام الحالي لم يتضمن قيام بغداد بتسديد الديون المترتبة على إقليم كردستان لحساب الشركات النفطية الأجنبية العاملة في استخراج النفط في حقول الإقليم، ولا توجد أي امتيازات للإقليم في مشروع الموازنة الاتحادية».

الآفاق الاقتصادية غير الاعتيادية تتراجع بأرباح شركات نفطية عملاقة

الاقتصادية

تأثرت أرباح شركات نفطية عالمية بالآفاق الاقتصادية غير الاعتيادية التي تشهدها أوروبا وأمريكا، وكذلك تداعيات العقوبات الغربية على قطاع النفط الروسي الذي أثر في الإمدادات العالمية.

ووفقا لـ»الفرنسية»، سجلت مجموعة «ريبسول» الإسبانية للطاقة انخفاضا حادا في أرباحها في الربع الأول من العام الحالي، بسبب تراجع أسعار النفط وتنويع أنشطتها التي أفضت إلى استثمارات كبيرة.

وبلغت أرباح العملاق الإسباني الصافية 1.11 مليار يورو خلال هذه الفترة بانخفاض بنسبة 20 في المائة مقارنة بأرقام الربع الأول من 2022 (1.39 مليار)، حين ارتفعت أسعار النفط عقب بدء الحرب.

وقالت المجموعة في بيان صدر أمس، «انخفضت أسعار المحروقات بشكل حاد بين كانون الثاني (يناير) وآذار (مارس) متأثرة بالآفاق الاقتصادية غير الواضحة في الولايات المتحدة وأوروبا في مواجهة صعوبات احتواء التضخم العالمي».

وكذلك انخفض سعر برميل الخام بنسبة «20 في المائة في المتوسط» مقارنة بالأشهر الثلاثة الأولى من 2022، بحسب ما أكدت المجموعة العملاقة، التي أوضحت أيضا أنها أنفقت 550 مليون يورو للحفاظ على تخفيضات لعملائها.

وضاعفت المجموعة النفطية استثماراتها في الأشهر الأخيرة، ولا سيما في قطاع الطاقة المتجددة. وكانت أعلنت نهاية العام 2020 خطة استثمارية بقيمة 18.3 مليار يورو لـ»تخفيض الكربون» بحلول 2025.

وفي المجموع، استثمر مبلغ 1.72 مليار يورو بشكل رئيس «في إسبانيا والولايات المتحدة»، بحسب البيان.

وأعلنت المجموعة الإسبانية التي تريد التحول إلى نموذج «متعدد للطاقة»، في مطلع أيلول (سبتمبر) بيع فرعها الاستكشافي والإنتاجي (أبستريم) لصندوق الاستثمار الأمريكي «إي أي جي» مقابل 4.8 مليار دولار. وتعهدت باستخدام أموال هذه الصفقة لزيادة استثماراتها في مجال الطاقة المتجددة. وتخطط «ريبسول» في 2023 لاستثمار «أكثر من خمسة مليارات يورو» في مجال تحولها البيئي.

وحققت «ريبسول» أرباحا العام الماضي بلغت 4.25 مليار يورو، أي بزيادة 70 في المائة مقارنة بالعام 2021، بفضل ارتفاع أسعار الذهب الأسود، الذي سمح لشركات النفط الكبرى بتسجيل أرباح في خضم أزمة ضعف القوة الشرائية.

وعكست «توتال إنرجي» الفرنسية للطاقة والبترول مسار تراجع الأرباح، حيث أعلنت الشركة ارتفاع أرباحها في الربع الأول من 2023 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وذكرت، أن صافي دخلها في الربع الأول من 2023 ارتفع بنسبة 12 في المائة ليصل إلى 5.56 مليار دولار، مقارنة بـ4.94 مليار دولار في الربع الأول من 2022.

وبلغ صافي الدخل المعدل 6.54 مليار دولار، مقارنة بـ8.98 مليار دولار في من 2022، وفقا لـ»الألمانية».

وبلغت الأرباح المعدلة للسهم الواحد 2.61 دولار مقارنة بـ3.40 دولار في 2022، فيما سجلت الأرباح المعدلة للسهم الواحد باليورو 2.43 يورو مقارنة بـ3.03 يورو بـ2022.

وانخفضت الأرباح المعدلة قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 19 في المائة لتصل إلى 14.2 مليار دولار مقارنة بالعام الماضي. وانخفضت الإيرادات من المبيعات بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 58.31 مليار دولار مقارنة بـ63.93 مليار دولار في العام السابق.

وبلغ إجمالي إنتاج الشركة من الهيدروكربونات 2524 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا في الربع الأول من 2023، بزيادة 1 في المائة، على أساس سنوي.

علاوة على ذلك، أعلنت شركة توتال إنرجيز أول توزيع أرباح نقدية مؤقتة قدرها 0.74 يورو للسهم للعام المالي 2023، بزيادة بنسبة 7 في المائة مقارنة بـ2022.

وبالنسبة للربع الثاني من 2023، تتوقع شركة توتال إنرجيز أن يبلغ إجمالي إنتاجها من الهيدروكربونات نحو 2500 برميل من المكافئ النفطي يوميا.

كما أعلنت شركة النفط الكورية «أس-أويل» أمس، تراجع صافي أرباحها خلال الربع الأول من العام الحالي بنحو 70 في المائة سنويا، بسبب تأثير تباطؤ الطلب النفطي في الربحية.

وقالت الشركة في بيان أمس: إن صافي أرباحها خلال الربع الأول بلغ 265.3 مليار وون (نحو 198 مليون دولار) بتراجع نسبته 69.5 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

في الوقت نفسه، بلغت أرباح تشغيل الشركة خلال الربع الأول 515.7 مليار وون بانخفاض نسبته 62 في المائة عن العام السابق، في حين تراجعت قيمة المبيعات بنسبة 2.3 في المائة إلى 9.07 تريليون وون.

جاءت الأرباح أقل من توقعات السوق. وبلغ متوسط تقدير الأرباح الصافية من قبل المحللين 334 مليار وون، وفقا لمسح أجرته شركة يونهاب إنفوماكس، شركة البيانات المالية لوكالة «يونهاب» للأنباء.

عواقب غير مقصودة للوقود الحيوي .. «الذهب السائل» تهديد جديد على سوق الغذاء

الاقتصادية

بعد أن فرضت السيارات الكهربائية نفسها على صناعة السيارات خلال الأعوام الأخيرة، وأصبحت تمثل جزءا مهما من السوق العالمية، بدأت شركات عديدة البحث عن سبل للتعامل مع الوافد الجديد.

ومن بين هذه الشركات شركة النفط الأمريكية العملاقة شيفرون، التي طورت مزيجا من البنزين المتجدد واستخدمته مع ثلاث سيارات من إنتاج شركة تويوتا موتور كورب اليابانية، أرسلتها في رحلات عبر الولايات المتحدة لكي تثبت أن هذا النوع يعد خيارا أفضل من السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات، بالنسبة للتخلص من الوقود الكربوني في قطاع النقل.

ووفقا لوكالة أنباء «بلومبيرج»، أفادت شركة شيفرون بإن الوقود التقليدي يمثل أقل من نصف مكونات المزيج الجديد الذي تقل كثافة الكربون فيه 40 في المائة عن البنزين التقليدي.

وقال ديفيد فيكلنج المحلل الاقتصادي المتخصص في موضوعات الطاقة في تحقيق نشرته الوكالة إن تجربة سيارات تويوتا ليست عرضا تسويقيا، حيث أنفقت شيفرون في العام الماضي 3.15 مليار دولار للاستحواذ على شركة رينيوبل إنيرجي جروب (آر.إي.جي) الرائدة في إنتاج الديزل الحيوي.

وتكمن أهمية هذه الصفقة في خبرة شركة آر.إي.جي في تحويل المخلفات إلى وقود، حيث تحصل على نحو 70 في المائة من خامات تشغيل مصافي الوقود الحيوي الخاصة بها من مخلفات الزيت ومخلفات الإنتاج الزراعي.

بالطبع الأمر يبدو مغريا، فمن السهل نسبيا تحويل أنواع السكر والزيوت النباتية الموجودة في خزانة المطبخ إلى وقود حيوي، لكن لا يمكن إنتاج كثير من الوقود من هذه المواد. واستخدام فول الصويا وقصب

السكر لإنتاج وقود السيارات، يعني عدم استخدامهما في إنتاج الطعام.

وفي ظل وجود سوق عالمية للإنتاج الزراعي، فإن استخدام المنتجات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي يعني حرمان أكثر من 10 في المائة من سكان العالم من الطعام. وحتى التسعينيات كانت حصة الوقود الحيوي من الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة صفرا، لكن هذه الحصة زادت خلال الأعوام التالية على حساب حصة الصناعات الغذائية.

ومع ذلك يمكن أن تكون المخلفات التي يتم إلقاؤها في مكبات النفايات أو محطات معالجة مياه الصرف، بديلا جيدا لإنتاج الوقود الحيوي. ويمكن تحويل ملايين اللترات من بقايا زيت الطعام المستعمل في المنازل ومصانع الأغذية والمطاعم إلى مصدر دائم للدخل بتحويلها إلى وقود للسيارات من خلال مصانع الوقود الحيوي.

ويمكن من خلال معالجات كيماوية بسيطة تحويل زيت الطعام المستعمل إلى مادة قابلة للمزج مع الوقود لتشغيل السيارات. لكن تظل المشكلة قائمة لأن كميات زيت الطعام المستعمل لا تكفي لتلبية الطلب على الوقود الحيوي.

إن العالم ينتج أكثر من 200 مليون طن من الزيوت النباتية سنويا لكن إنتاج النفط يصل إلى خمسة مليارات طن سنويا، لذلك فإن كل إنتاج العالم من الزيوت النباتية لا يكفي احتياجات السيارات في العالم لأكثر من عدة أسابيع.

كما أن الأغلبية الساحقة من الزيوت النباتية لا تتحول بالطبع إلى مخلفات وإنما يستهلكها البشر أو الحيوانات وتتحول إلى أنسجة حية.

ووفق أكثر التقديرات تفاؤلا، فإن إمدادات زيت الطعام المستعمل في العالم ستصل إلى أكثر من 28 مليون طن سنويا في 2030، تكفي لتحل محل نحو 0.5 في المائة من إنتاج الوقود التقليدي في العالم.

ويمكن إضافة نحو عشرة ملايين طن إلى هذه الكمية من خلال معالجة الدهون الحيوانية. معنى هذا أن استخدام زيت الطعام المستعمل لن يؤثر كثيرا في جهود خفض الانبعاثات الكربونية كما يقال.

لكن هل توجد لدينا طرق لجمع مزيد من بقايا زيوت الطعام؟ يقول فيكلنج إنها ليست كثيرة، فأحد التحديات التي تواجه إمدادات الزيوت المستعملة هي أنه يمكن الحصول عليها من المطاعم ومصانع الأغذية والمنازل التي لا تعد ولا تحصى، وبالتالي من الصعب تجميعها على نطاق صناعي.

ورغم ذلك، فإن السعر المرتفع لمزيج وقود زيت الطعام المستعمل، يمكن أن يمثل حافزا اقتصاديا إضافيا بالنسبة لجامعي المخلفات لتوفير هذه الإمدادات، لكن الأمر ينطوي أيضا على عواقب غير مقصودة.

ففي الولايات المتحدة انتشرت خلال الأعوام الأخيرة موجة جرائم صغيرة لسرقة زيت الطعام المستعمل الذي يطلق عليه غالبا اسم «الذهب السائل».

وفي أوروبا، يقول نشطاء ومنتجو الوقود الحيوي إن الزيوت المستوردة من آسيا باعتبارها مخلفات هي غالبا زيوت غير مستعملة مثل زيت النخيل، ويتم غشها لكي تبدو كزيوت مستعملة.

وهذه الممارسات ليست مفاجأة إذا علمنا أن سعر زيت الطعام المستعمل في الصين مثلا يزيد عن سعر العقود الآجلة لزيت النخيل في ماليزيا 29 في المائة في المتوسط وهو ما يعني أن هذه الممارسات غير القانونية تتيح للمتعاملين ربح 300 دولار في كل طن زيت نخيل يتم تصديره باعتباره زيوتا مستعملة.

بالطبع ليس سيئا أن يؤدي التوسع في استخدام وقود المخلفات إلى تشجيع سلاسل الإمداد على تحويل المخلفات إلى ثروة. وإذا كنا جادين في بناء اقتصاد دائري مستدام، يعيد استخدام المنتجات والمخلفات بدلا من إلقائها في مكبات النفايات، يجب توفير البنية التحتية اللازمة لدعم هذا التحول.

أخيرا يقول فيكلينج إنه من الخطأ تصور أن استخدام زيت الطعام المستعمل لإنتاج الوقود سيؤدي إلى تراجع كبير في الطلب على النفط. كما أن شركة شيفرون ترغب في الترويج لهذا الوقود المتجدد، ليس

لأنه سيقلل استهلاك النفط الخام، وإنما لأنها تأمل في أن يساعد ذلك على التصدي للخطر الذي تمثله السيارات الكهربائية على شركات النفط والوقود التقليدي.

فعلى مدى عقود اعتدنا استخدام بقايا الدهون في صناعة سلع استهلاكية مثل الصابون ومستحضرات التجميل ومرطبات البشرة. ومثل كل تلك المنتجات، فإن تأثير استخدام زيوت الطعام المستعملة على الطلب على النفط سيكون مجرد تأثير تجميلي.

«أوبك»: لا نستهدف أسعار النفط... وعلى «الطاقة الدولية» توخي الحذر

الشرق الأوسط

قال هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يوم الخميس إنه يجب على وكالة الطاقة الدولية «توخي الحذر الشديد» إزاء تقويض الاستثمارات في صناعة النفط التي تعد مهمة للنمو الاقتصادي العالمي.

وأشار الغيص إلى أن التصريحات التي تدعو لعدم الاستثمار في القطاع قد تؤدي إلى تقلبات في سوق النفط في المستقبل. وأضاف أن منظمة «أوبك» وتحالف «أوبك بلس» لا يستهدفان أسعار النفط، وإنما يركزان على أساسيات السوق. وتابع أن توجيه أصابع الاتهام لمصدري النفط وحلفائهم، وتشويه الإجراءات التي يتخذونها سيؤدي «لنتائج عكسية».

وانتقد فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية إعلان تحالف «أوبك بلس» في وقت سابق من هذا الشهر خفض الإنتاج بواقع 1.66 مليون برميل يوميا بداية من مايو (أيار) وحتى نهاية 2023.

وقاد القرار أسعار النفط للارتفاع فوق مستوى 80 دولاراً للبرميل، بعد أن انخفضت إلى 70 دولاراً للبرميل الشهر الماضي... لكن تراجع الأسعار خلال الأيام الأخيرة يثبت أن وجهة نظر «أوبك بلس» كانت صائبة.

وسجل خام برنت 77.99 دولار للبرميل بحلول الساعة 09:47 بتوقيت غرينيتش، فيما وصل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى 74.52 دولار.

وقال بيرول في مقابلة مع «بلومبرغ» للأنباء الأربعاء إن على «أوبك» توخي الحذر بشأن دفع أسعار النفط للارتفاع؛ لأن هذا سيؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي.

ورد الغيص يوم الخميس قائلا إن تحميل النفط المسؤولية عن التضخم «به مغالطة ويجانبه الصواب من الناحية الفنية»، وإن الدعوات المتكررة من وكالة الطاقة الدولية لوقف الاستثمار في النفط هي التي ستؤدي إلى تقلبات السوق. وتابع «إذا كان هناك ما سيؤدي إلى تقلبات في المستقبل فهي دعوات وكالة الطاقة الدولية المتكررة لوقف الاستثمار في النفط، مع العلم أن جميع التوقعات التي تستند إلى البيانات تشير إلى الحاجة لكميات أكبر من هذه السلعة الثمينة لتعزيز النمو الاقتصادي والازدهار حول العالم، لا سيما في العالم النامي».

كما تحمل السعودية وكالة الطاقة وتوقعاتها الأولية بتراجع الإنتاج الروسي ثلاثة ملايين برميل يومياً على خلفية غزو أوكرانيا العام الماضي المسؤولية عن قرار واشنطن سحب نفط من احتياطياتها.

ومن جانبه، قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي يوم الخميس، إن تحالف «أوبك بلس» لا يرى حاجة لخفض إضافي لإنتاج النفط على الرغم من أن الطلب الصيني جاء أقل من المتوقع، لكنه أضاف أن المجموعة قادرة دائما على تعديل سياستها. وقال أيضا إن روسيا وصلت إلى المستوى المستهدف لإنتاجها من النفط هذا الشهر بعد إعلانها عن خفض للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً، أو ما يعادل خمسة في المائة من إنتاجها، حتى نهاية العام. وروسيا عضو في تحالف «أوبك بلس» للدول المنتجة للنفط، الذي أعلن عن خفض الإنتاج الإجمالي للدول الأعضاء 1.16 مليون برميل يوميا في خطوة مفاجئة في وقت سابق من هذا الشهر، وهي الخطوة التي عارضتها الولايات المتحدة.

وأضاف نوفاك أن من المتوقع تراجع إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز إلى نحو 515 مليون طن هذا العام، من 535 مليون طن في 2022 (بما يعادل عشرة ملايين برميل يوميا)، وهو ما يتماشى إلى حد كبير مع تقرير نشرته «رويترز» هذا الأسبوع.

وردا على سؤال حول ما إذا كان التحالف بحاجة لإجراء المزيد من التخفيضات للإنتاج في ظل تراجع أسعار النفط، قال نوفاك: «حسناً، لا، بالطبع لا. لأننا اتخذنا قراراً يتعلق بالخفض قبل شهر، وهو القرار الذي سيطبق اعتباراً من مايو». وأضاف أن التحالف لا يتوقع نقصاً في إمدادات النفط في الأسواق العالمية بعد خفض الإنتاج كما توقعت وكالة الطاقة الدولية.

وقال نوفاك: «في رأيي السوق متوازنة الآن، مع الأخذ في الاعتبار القرارات التي اتخذت في وقت سابق، وكذلك الخفض الذي قمنا به، والتخفيضات التي رأينها في دول أخرى».

واستطاعت روسيا الحفاظ على إنتاجها وصادراتها من النفط بفضل قدرتها على تحويل مبيعاتها من منتجات الطاقة خارج أوروبا، السوق التقليدية لها، بعد تعرضها لعقوبات قاسية بسبب غزوها أوكرانيا. وقال نوفاك إن روسيا ستصدر إلى آسيا 140 مليون طن من النفط الخام والمنتجات النفطية هذا العام، وهي الكمية التي كانت تصدر في السابق إلى أوروبا. وأضاف أن بلاده ستزود الغرب بكميات تتراوح بين 80 مليون طن و90 مليون طن من الخام والمنتجات النفطية في 2023.

في غضون ذلك، ارتفعت أسعار النفط يوم الخميس، معوضة الخسائر السابقة التي غذّتها المخاوف من حدوث ركود في الولايات المتحدة، وزيادة صادرات النفط الروسية، مما قلّل من تأثير تخفيضات إنتاج «أوبك».

وانخفضت الطلبيات الجديدة للسلع الإنتاجية الرئيسية المصنعة في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في مارس (آذار)، وتراجعت الشحنات، مما يرجح أن إنفاق أنشطة الأعمال المنخفض على المعدات أدى لتراجع النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية انخفاض مخزونات الخام في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي بمقدار 5.1 مليون برميل إلى 460.9 مليون برميل، متجاوزة بكثير متوسط توقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» بانخفاض 1.5 مليون برميل.

وتراجعت حصة «أوبك» من واردات النفط الهندية بأسرع وتيرة في 2022 - 2023 إلى أدنى مستوى في 22 عاما على الأقل مع زيادة استيراد النفط الروسي الأرخص ثمناً، بينما تكثف الصين أيضاً مشترياتها من خام الأورال الروسي.

وقالت مصادر إن تحميل النفط من الموانئ الغربية الروسية في أبريل (نيسان) سيكون الأعلى منذ 2019، إذ سيتجاوز 2.4 مليون برميل يوميا، على الرغم من تعهد موسكو بخفض الإنتاج. كما زادت موسكو إمدادات الوقود إلى تركيا وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية.

البحرية الأميركية: «الحرس الثوري» يحتجز ناقلة نفط في مضيق هرمز

الشرق الأوسط

احتجز «الحرس الثوري» الإيراني أمس ناقلة نفط ترفع علم جزر مارشال في خليج عمان، بينما كانت تبحر في المياه الدولية، في أحدث واقعة في سلسلة عمليات احتجاز عدة سفن تجارية في مياه الخليج منذ منع إيران من بيع نفطها في الأسواق العالمية في مايو (أيار) 2019.

وأعلنت البحرية الأميركية، في بيان، أن استيلاء القوة البحرية لـ«الحرس الثوري» على الناقلة «أدفانتج سويت»، يزعزع الأمن والاستقرار الإقليميين، ودعت طهران إلى الإفراج الفوري عن الناقلة، حسب «رويترز».

وتقع المنطقة البحرية حيث احتُجزت السفينة، قرب مضيق هرمز، الذي تمرّ عبره خُمس صادرات النفط الدولية.

وقال الأسطول الخامس للبحرية الأميركية، ومقرّه البحرين، في بيان: «في 27 أبريل (نيسان) حوالي الساعة 1:15 بعد الظهر بالتوقيت المحلي، احتجز (الحرس الثوري) الإيراني ناقلة النفط «أدفانتج سويت» التي ترفع علم جزر مارشال أثناء عبورها في المياه الدولية في خليج عمان». وجاء في بيان للبحرية أن السفينة المحتجزة ناقلة ضخمة، بُنيت عام 2012، وأنها وجهت نداء استغاثة أثناء عملية احتجازها.

وأضاف: «على الحكومة الإيرانية أن تفرج فوراً» عنها، معتبراً أن «المضايقات الإيرانية المستمرة للسفن والتدخل في حقوق الملاحة في المياه الإقليمية تشكل تهديداً للأمن البحري والاقتصاد العالمي».

ولم تحدّد البحرية الأميركية هوية مالك السفينة ولا وجهتها. وبحسب موقع «مارين ترافيك» المتخصص في رصد حركة الملاحة البحرية، ظهرت السفينة المملوكة لشركة «أدفانتج تانكرز»، ومقرها سويسرا، آخر مرة قبالة سواحل عمان. وكانت قد غادرت الكويت متوجّهة إلى هيوستن في الولايات المتحدة.

أما موقع «لويد ليست» لمراقبة سفن الشحن فقد ذكر أن الناقلة تابعة لشركة شيفرون الأميركية للنفط، وهي مملوكة للصين، وكانت في طريقها إلى مدينة هيوستن الأميركية، وتحمل 750 ألف برميل من الخام الكويتي، طبقاً لوكالة أنباء العالم العربي.

وفي السنوات الأخيرة، تبادلت واشنطن وطهران الاتهامات، على خلفية سلسلة حوادث في مياه الخليج، بما في ذلك هجمات غامضة على سفن وإسقاط طائرة مسيّرة ومصادرة ناقلات نفط.

وقالت البحرية الأميركية، الخميس: «في العامين الماضيين، احتجزت إيران بشكل غير قانوني ما لا يقلّ عن 5 سفن تجارية تبحر في الشرق الأوسط»، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

وبعد ساعات من البيان الأميركي، أعلن الجيش الإيراني، الخميس، فقدان اثنين من طاقم سفينة إيرانية وإصابة آخرين بجروح إثر تصادم في مياه الخليج مع ناقلة نفط احتجزها على إثر الحادثة.

وقال الجيش، في بيان: «في أعقاب اصطدام سفينة مجهولة بسفينة إيرانية في مياه الخليج (...)، ما أدى إلى فقدان اثنين من طاقم السفينة وإصابة آخرين»، تمّ اعتراض «السفينة المخالفة التي كانت تهمّ بالفرار وهي ترفع علم جزر مارشال (...) واحتجازها في بحر عمان».

ولم تقدم إيران أدلة على المزاعم. وفي حالات الاحتجاز السابقة للسفن الأجنبية، وجّهت السلطات الإيرانية تهمة الإخلال بالمرور البحري والتسبب في التلوث البيئي وإلحاق الضرر بمعدات بحرية إيرانية.

وعادةً تنشر قوات «الحرس الثوري» مقاطع فيديو من عمليات إنزال على متن تلك السفن.

- توترات في أعالي البحار

في سبتمبر (أيلول) 2022، احتجز أسطول تابع للبحرية الإيرانية سفينتَين عسكريتين أميركيتَين من دون ربان في البحر الأحمر لفترة وجيزة.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2021، أعلن «الحرس الثوري» الإفراج عن ناقلة فيتنامية بعد استعادة حمولتها من النفط العائد للجمهورية الإسلامية، إثر احتجازها لنحو أسبوعين، على خلفية ما قال إنها كانت محاولة أميركية لمصادرة هذه المادة.

ونفت واشنطن في حينه ذلك، مشيرة الى أن قواتها البحرية اكتفت بمراقبة قيام بحرية إيرانية بمصادرة ناقلة نفط ونقلها إلى مياهها الإقليمية.

وفـي يوليـو (تمّـوز) 2019، احتجز «الحرس الثوري» ناقلة النفط «سـتينا إمبيرو» التي ترفع علم بريطانيا أثناء عبورها مضيق هرمز. ولم تفرج السـلطات الإيرانية عن السـفينة إلا بعد شـهرين.

وتقود الولايات المتحدة قوات دولية وإقليمية في الخليج لتأمين أمن الملاحة في ممر هرمز الاستراتيجي.

وألقى الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسـي، الأسـبوع الماضي، باللوم على القوات الأجنبية في تهديد الأمن والاسـتقرار الإقليميين، وخاطـب خـلال عـرض عسـكري للجيـش الإيرانـي تلـك القـوات، خصوصـاً القوات الأميركيـة، قائـلاً: «عليهـا أن تغـادر المنطقة على وجه السـرعة».

يأتي هذا التطور بعد أيام من إعلان قيادي في الجيش الإسرائيلي أن قواته تستعد لسيناريو تدهور الأوضاع الأمنية البحرية، في ظل الوجود الإيراني في البحر الأحمر.

ووفقاً لـ«آي نيوز 24» الإخبارية الإسرائيلية، فقد توسعت التهديدات المباشرة وغير المباشرة لتشمل العراق واليمن وسـوريا ولبنان وغزة بوصفها وكلاء لإيران. ويتمثل أحد المخاطر في السـفن المدنية الإيرانية التي جرى تحويلها إلى مهام عسكرية، وتعمل في البحر الأحمر، وهي مزودة بصواريخ «أرض – بحر»، وصواريخ «أرض – جو»، وطائرات مسيرة.

- عقوبات جديدة

وكان تصدير النفط يعد من أبرز موارد إيران قبل العام 2018، حين انسـحبت الولايات المتحدة أحادياً من الاتفاق الدولي بشـأن ملف طهران النووي، وأعادت فرض عقوبات قاسـية عليها.

ويشـكّل موضـوع النفـط نقطـة تجاذب بيـن الجانبين، إذ تتهم واشـنطن طهـران بالتحايل علـى العقوبات لتصديـر نفطهـا إلى دول مثـل الصين وسـوريا وفنزويلا.

والاثنين، شدّدت بريطانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوباتها على «الحرس»، على خلفية «القمع

الوحشي» للاحتجاجات وانتهاكات لحقوق الإنسان.

وهذه سابع حزمة عقوبات يفرضها الاتحاد الأوروبي على إيران منذ وفاة الشابة مهسا أميني (22 عاماً) في 16 سبتمبر، بعدما أوقفتها شرطة الأخلاق بدعوى «سوء الحجاب».

رداً على ذلك، أعلنت إيران عن إجراءات عقابية ضد أفراد وكيانات في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

ويخضع «الحرس الثوري»، الموازي للجيش الإيراني، لأوامر المرشد الإيراني علي خامنئي. ولديه أجهزة موازية لوحدات الجيش الإيراني، فضلاً عن قوات «الباسيج» التي شاركت إلى جانب الشرطة في عملية إخماد الاحتجاجات الداخلية. وشاركت بعض عناصرها تحت لواء «فيلق القدس» الذراع الخارجية لـ«الحرس الثوري» في سوريا. ولدى «الحرس الثوري» جهاز موازٍ لوزارة الاستخبارات الإيرانية.

أمير الجوف يتسلم تقرير «الطاقة المتجددة وفق الرؤية»

المدينة

اطلع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف على تقرير بشأن اعمال جامعة الجوف وإنجازاتها، خلال استقباله ،أمس، رئيس جامعة الجوف الدكتور محمد بن عبدالله الشايع.

وتسلّم سموه خلال اللقاء التقرير الختامي لمؤتمر الطاقة المتجددة وفق رؤية السعودية 2030، وتقرير المؤتمر الدولي للآفاق المستقبلية لزراعة الزيتون والنهوض بصناعاته، الذي أقامتهما الجامعة خلال الفترة الماضية، بمشاركة محلية ودولية وبرعاية سموه.

وأشاد سموه بما احتواه التقريران من توصيات تسهم في تعزيز جهود المملكة في الاستثمار في الطاقة المتجددة في المنطقة، ودفع عجلة التنمية في مجال زراعة الزيتون والنهوض بصناعاته.

وأكد سموه حرص وتوجيهات القيادة الرشيدة الدائمة بتقديم كل ما فيه خدمة للعلم والتعليم وفق رؤية السعودية 2030، مُثنياً في هذه المناسبة بالجهود التي تقدمها الجامعة خلال مسيرتها، ودورها المجتمعي المتميز لخدمة منسوبي الجامعة وأبناء المنطقة.

شكراً